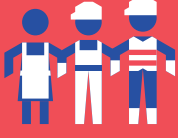
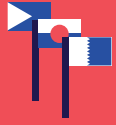


العوائق
الرئيسية

تصميم نظام
الهجرة



تحديات الاقتصاد
السياسي



محدودية التمثيل
والقدرة على
التفاوض



توسيع الحماية القانونية

في حين لا يمكن توسيع نطاق التغطية القانونية للعمال المهاجرين بدون إرادة سياسية، يبدو أن هناك عدة عوامل تؤدي إلى تمكين أو إعاقة الاهتمام السياسي بهذه المسألة في دول الخليج العربي.



كوفيد-١٩



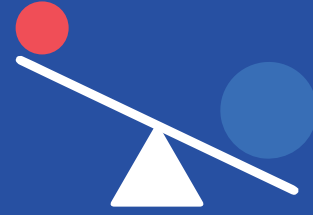
الاهتمام الدولي
والالتزامات
الدولية



عوامل
التمكين

القنوات الناشئة
لتمثيل العمال
المهاجرين والمدافعة

ما الذي يحدد مدى وصول العمال المهاجرين الى الحماية الاجتماعية في دول الخليج العربي؟



حملات التوعية

يمكن أن تساعد حملات تدريب وتوعية العمال المهاجرين في تسهيل وصولهم إلى الحماية الاجتماعية

تعزيز المراقبة

هناك بعض الدلائل الإيجابية على زيادة مراقبة امتهال أصحاب العمل من قبل الحكومات والمنظمات الأخرى

زيادة جهود الإنفاذ

تعزز الإنفاذ مؤخراً في بعض الدول من خلال آليات حكومية جديدة، إلى جانب جهود الدعوة التي تبذلها منظمات المجتمع المدني والبعثات الدبلوماسية

نقص الوعي

كثير من العمال المهاجرين لا يفهمون تماماً متى وكيف وأي أحكام تتعلق بالحماية الاجتماعية يمكن الحصول عليها

غياب المراقبة

هناك ثغرات متكررة في الرقابة الحكومية على التشريعات الوطنية والتزام أصحاب العمل بالمعايير الدولية للعمل والحماية الاجتماعية

قصور في الإنفاذ

الضعف التاريخي لإنفاذ التشريعات مكن أصحاب العمل من عدم الامتثال الكامل لسياسات الحماية الاجتماعية

توسيع تغطية الحماية الاجتماعية بحكم الواقع

حتى عندما يكون للعمال المهاجرين حقوق قانونية في الحماية الاجتماعية، فإن حصولهم على هذه الحماية بحكم الواقع قد يتأثر بعدد من العوامل

حقوق العمال المقيّدة ضمن نظام الهجرة

يُمكن نظام الكفالة أصحاب العمل من تقييد حراك العمال ويحدّ من وصولهم العملي إلى الحماية الاجتماعية، فضلاً عن آليات المنازعات والشكاوى

الحواجز السياسية أمام مشاركة العمال المهاجرين

يحول دون حصول العمال المهاجرين على استحقاقات الحماية الاجتماعية البيروقراطية المعقدة والعقبات الجغرافية والقدرة على تحمّل التكاليف والحواجز اللغوية وعوائق متصلة بالهوية والأوراق الثبوتية



International
Labour
Organization

DI Think
Change

المصدر: المؤلفون